S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/PRST/1996/23
8 May 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH



مجلس الأمن

بيان من رئيس مجلس الأمن

في الجلسة ٣٦٦٣ لمجلس الأمن، المعقودة في ٨ أيار/مايو ١٩٩٦، بشأن نظر المجلس في البند المعنون "المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة"، أدلى رئيس مجلس الأمن، بالنيابة عن المجلس، بالبيان التالي:

"يُعرب مجلس الأمن عن بالغ قلقه إزاء ما ظهر مؤخرا من حالات عدم تعاون مع المحكمة الدولية المنشأة بموجب القرار ٨٢٧ (١٩٩٣) المؤرخ ٢٥ أيار/مايو ١٩٩٣، وخاصة عدم تعاون جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، كما هو مُبين في الرسالة المؤرخة ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٩٦ الموجهة من رئيس المحكمة إلى رئيس المجلس (S/1996/319).

"ويشير مجلس الأمن الى ما قرره في القرار ٨٢٧ (١٩٩٣) بأن تتعاون جميع الدول تعاونا كاملا مع المحكمة الدولية وأجهزتها وفقا لذلك القرار والنظام الأساسي للمحكمة الدولية وأن تتخذ جميع الدول بناء على ذلك أية تدابير لازمة في إطار قانونها الداخلي لتنفيذ أحكام القرار والنظام الأساسي، بما في ذلك التزام الدول بالامتثال لطلبات المساعدة أو الأوامر الصادرة عن إحدى غرف المحاكمة بمقتضى المادة ٢٩ من النظام الأساسي. ويُشدد المجلس على أهمية هذه الالتزامات، فضلا عن الالتزامات التي تعهدت بها الأطراف في الاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك ومرفقاته (اتفاق السلام، S/1995/999، المرفق) بالتعاون الكامل مع المحكمة الدولية.

"ويُعرب مجلس الأمن عن استيائه لعدم قيام جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية حتى اليوم بتنفيذ أوامر القبض الصادرة عن المحكمة ضد الأشخاص الثلاثة المشار إليهم في الرسالة المؤرخة ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٩٦، وهو يُطالب بتنفيذ أوامر القبض هذه بدون إبطاء.

"ويطلب مجلس الأمن إلى جميع الدول وغيرها من المعنيين الوفاء التام بالتزاماتها فيما يتعلق بالتعاون مع المحكمة، وخاصة التزامها بتنفيذ أوامر القبض التي تحيلها المحكمة إليها.

ويشير إلى أحكام قراره ١٠٢٢ (١٩٩٥) المؤرخ ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ الذي أشار فيه، في جملة أمور، إلى أن الامتثال لطلبات وأوامر المحكمة يُشكل جانبا أساسيا من جوانب تنفيذ اتفاق السلام. ويطلب المجلس الى جميع الدول التي لم تـُضمن بعد قانونها الداخلي النص على ترتيبات تـُمكنها من الوفاء التام بالتزاماتها فيما يتعلق بالتعاون مع المحكمة أن تفعل ذلك.

"وسيبقي مجلس الأمن هذه المسألة قيد نظره".
